

المستاجر ولا يستحق الا غير المسمى فان كان استاجره
عن معضوب للافراد اجارة عين ولم يامر بتقديم العمة
قبل الحج فتمتع انفسح العقد في هذه العمة فيحط
ما يخصها و وقعت للاجير وعليه الدم ان كان افاقيا
و لم يعد للميتات فان اتى بعمة بعد الحج للمستاجر صححت
ولا حط فان كانت عن ميت او اجارة ذممة او
موت بتقدم العمة قبل الحج فاتي بها الاجير في الشهر
فلا انفسخ ولا دم لمتنعه ولا حط ان عاد للميتات
والا وجب ان يستطاعه للافراد فترن وهي اجارة
عين انفسخت فيهما و قعلا للاجير فان كانت
عن ميت علم النسيان وقعاله كما لو كانت اجارة
ذممة والدم والحط على الاجير ان لم يعد افعال
النسكن ولم يعد للميتات ولو استاجره للقران
فالدم على المستاجر ولو منزهة على الاجير فسدت الا ان
شروط علم العود كما مر في التمتع ولو استاجره للقران
فتمتع انفسخت اجارة العمة في الحج فيقع للاجير
فيحط ما يخصه من الاحارن ولا ينسخ في اجارة الذممة
وكذا الا شي ان عاد الى الميتات في الحج ولا حط التفاوت
كما في تخرج الارشاد وقال شيخنا في الحج والافراد
المجاورة وحط التفاوت على الاجير فالاشيان
نقلنا عن جمع وعلى المستاجر دم التمتع لتضمن امره
بالتزان

بالقران الدم ويوجه بانه لما قصر واذن فيما فيه دم ناسب
ان تلزم به وان لم يتمثل امره ولو استاجره للقران
او التمتع اجارة عين فافرد انفسخت الاجارة في
العمة و وقعت للاجير فيحط ما يخصها ولا دم في هذه
بعمة اشقي بعمة للمستاجر في شهر الحج قبل هذا
الافراد فالدم على الاجير بشرطه فلو كانت اجارة
ذممة فلا ينسخ وكذا الا حط وكذا دم ان عاد في حرام
العم الى الميتات حدها الى الميتات مثله ولو استاجر
للمتتع فترن صح في اجارة العين والذممة والدم على
الاجير ان لم يعد الافعال لانه ربح نفوس نكرهها
فان عددها وعاد للميتات فلا شي وان لم يعد للميتات
لزم المستاجر دم لان ما شرطه يثبت فيه كما
في الحاشية وتخرج الارشاد ولو استاجره للمحرم
عنه من فوق الميتات كدبرة اهله وسمي قدرا
ميتات من طيبا او ماشيا او راكبا في الف او ترك وجبا
كالرعي او الميت لزمه دم وحط التفاوت وقال شيخ
لوعيني مكان ليس ميتات فالظاهر عدم لزوم الدم
لكن الحط مطلقا من المسمى باعتبار اجرة المثل فان كانت
من مصر التي عيينها عشرة ومن الموضع الذي احرم منه
تسعة حط من المسمى عشرة ولا يحط للاجير بان كان
محطوب مع وجوب الدم عليه ولو اعتمر لنفسه